الأمم المتحدة

E/AC.51/2009/L.4/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
23 June 2009
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والأربعون
٨ حزيران/يونيه – ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
البند ٨ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جواد **صفائي** (جمهورية إيران الإسلامية)

إضافة

تقرير مكتب الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المتعمّق للشؤون السياسية

(البند ٣ (ب))

١ – نظرت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي صدرت عن لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المتعمّق للشؤون السياسية (E/AC.51/2009/3).

٢ – وقد عرض التقرير الموظف المسؤول بالوكالة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأجاب ممثلو المكتب وإدارة الشؤون السياسية على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

240609 230609 09-37787 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير وأشارت إلى أهمية إجراء تقييم مستقل لإدارة الشؤون السياسية باعتبارها جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بأنشطة الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وأشارت اللجنة إلى أن كل توصية من التوصيات العشر التي تضمّنها تقرير المكتب بشأن التقييم المتعمق للشعب الإقليمية بإدارة الشؤون السياسية (E/AC.51/2006/4) قد حظيت بتأييد اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، وأن إدارة الشؤون السياسية قد نفّذت أربعا من التوصيات العشر. وأشارت الوفود إلى ضرورة قيام إدارة الشؤون السياسية ببذل جهود إضافية لتنفيذ التوصيات الست المتبقية، ولا سيما بعد أن وافقت الجمعية العامة على تزويدها بموارد إضافية قوامها ٤٩ وظيفة.

٤ - ولاحظت الوفود الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير بتنفيذ التوصية الداعية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وما ينطوي عليه من فائدة لإدارة الشؤون السياسية. ولاحظت الوفود أيضا أن استراتيجية منع نشوب النزاعات التي عرضتها إدارة الشؤون السياسية لم تحظ بتأييد الجمعية العامة، وطلبت إلى المكتب أن يوضح رأيه الذي اعتبر فيه أن التوصية الداعية إلى تنفيذ الاستراتيجية قد نُفّذت. وقُدّم شرح مفاده أنه بما أن إدارة الشؤون السياسية قد حددت دورا واضحا لاستراتيجيتها لمنع نشوب النزاعات، فقد اعتُبر أنها نُفّذت؛ غير أنه يظل من صلاحية الجمعية العامة تحديد ما إذا كانت الاستراتيجية مرضية. كما طرحت الوفود أسئلة بخصوص التوصية الداعية إلى إجراء تقييم خارجي مستقل لكل من الصندوق الاستئماني للإجراءات الوقائية والصندوق الاستئماني لأنشطة البعثات السياسية الخاصة والأنشطة الأخرى التابعين لإدارة الشؤون السياسية. وقُدّم شرح مفاده أن المكتب أوصى بذلك لأنه لم يُضطلع بما يكفي من رصد وتقييم لكفاءة الصندوقين الاستئمانيين وفعاليتهما وأن المكتب يفتقر إلى الموارد اللازمة لإجراء تقييم لهما. وأثارت الوفود عدّة أسئلة استيضاحية أخرى بشأن التقرير وقدّم المكتب ردودا عليها.

الاستنتاجات والتوصيات

٥ - شكّكت اللجنة في صواب الرأي الذي أعرب عنه المكتب في الفقرة ٤٥ من تقريره E/AC.51/2009/3، وطلبت إلى الجمعية العامة أن تذكّر المكتب بضرورة الامتناع عن إصدار أحكام قيمية بشأن مسائل ما زالت قيد نظر الجمعية العامة.

٦ - وأوصت اللجنة بأن يراعي مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراعاة تامة قرار الجمعية العامة بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية، لدى تقييمه لتنفيذ اللجنة مستقبلا توصياته التي أيّدتها في دورتها السادسة والأربعين.

٧ - وذكّرت اللجنة بالتوصية التي وردت في الفقرة ٣٨٧ من تقريرها عن أعمال دورتها السادسة والأربعين (A/61/16)، وأوصت بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام إجراء تقييم خارجي مستقل لكل من الصندوق الاستئماني للإجراءات الوقائية والصندوق الاستئماني لأنشطة البعثات السياسية الخاصة والأنشطة الأخرى، وذلك للوقوف على مدى فعالية كل منهما وكفاءته وجدواه وتأثيره، إلى جانب تقييم إدارته وعملياته.

٨ - وأوصت اللجنة بأن ترحب الجمعية العامة بالتنسيق القائم بين إدارة الشؤون السياسية والمنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وأن تطلب إلى الأمين العام أن يراعي أحكام القرار ٢٦١/٦٣ لدى إقامة أو تعزيز العلاقات بين إدارة الشؤون السياسية والمنظمات الإقليمية الأخرى.